



بسنت أحمد فهمي

الجهاز المصرفي المصري... وخمس نصائح لتخطي الأزمة

ظل التغير السريع في الظروف المحيطة والتي أصبحت سمة من سمات الاقتصاد المعاصر، وأبرزها عولمة النظام المالي والمصرفي. لكن السعي وراء الربح والتوسع السريع - في ظل منافسة شرسة بين المؤسسات المالية الكبرى والدول الثماني الكبرى - رفعت نسب الإقراض داخل المؤسسات المالية مقارنة بالودائع بشكل ملحوظ، وبالتبعية انخفضت نسب السيولة بشكل واضح ظهرت نتائجه القاسية في الأسابيع الماضية.

كما أن نشاط التمويل العقاري رغم أنه كان يشكل الجزء الأكبر من نشأة حجم هائل من الأصول المالية بضمان الرهون العقارية، إلا أنه توجد أنشطة أخرى ساعدت على نشأة عدد هائل من المؤسسات المالية الوسيطة تعاملت على هذه الأصول بيعاً وشراءً مع نقص واضح في الرقابة الفعالة في ظل تركيز المخاطر وزيادة الائتمان، مما أدى إلى إضعاف الثقة في النظام المالي العالمي. والأمر أصبح أكثر خطورة وتعقيداً نتيجة التداخل الواضح بين المؤسسات المالية العالمية العاملة في مختلف الدول كنتيجة واضحة لنظام العولمة.

جدير بالذكر أن حجم تلك الأوراق المالية في عام

تقوم إدارات البنوك بشكل محترف، بوضع موازين ونسب لحجم الإقراض مقسم إلى قطاعات مختلفة من الأنشطة الاقتصادية (صناعي، تجاري، زراعي، تمويل عقاري، استثمارات أخرى... إلخ) وذلك حسب درجات المخاطر الكامنة داخل كل قطاع، وحسب سياسة البنك لتقبل المخاطر، وتطابق هذه النسب مع الموارد المالية للبنك مقسمة هي الأخرى إلى فئات تقدر بنسب مختلفة (أي مصادر تمويل قصيرة الأجل، متوسطة الأجل، طويلة الأجل... إلخ)، للتأكد من تمتع المؤسسة المالية وسياستها الاستثمارية بالتطابق التمويلي الرشيد، الذي يساعد على الاستقرار والاستمرارية للمؤسسة المالية.

وتقوم هذه اللجان بدراسة ورسم هياكل تطابق تمويلي تحت سيناريوهات مختلفة والتي تضمن إلى حد ما استقرار المؤسسة المالية مع توازن رشيد بين الربحية والمخاطر، وذلك عند احتساب نسبة السيولة الواجب الاحتفاظ بها.

هذا بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من السياسات كسياسة الإقراض، وسياسة الاستثمار، وسياسة إدارة المخاطر، وسياسة إدارة العمليات... إلخ. باختصار فإن هذه الإدارات تقوم بعملها بشكل شبه يومي للتأكد من سلامة المؤسسة المالية في

**الخبيرة
المصرفية
ومستشار
بنك التمويل
المصري
السعودي**

بفائض عال من السيولة، إلا أنه يجب وضع خطط واضحة لقياس المخاطر في المرحلة القادمة من حيث تأثيرها على تلك السيولة وجدارة البنوك والشركات المصرية وبالتبعية جدارة المحافظ الائتمانية، ومثال ذلك أثر الأزمة على:

- السياحة المصرية (شركات السياحة)
- إيرادات قناة السويس (شركات الخدمات)
- حجم الواردات ومخاطر المنافسة مع المنتج المصري (الشركات التجارية)
- النمو في الناتج القومي الإجمالي (كافة الشركات العامة)
- حجم التعثر المستقبلي للقطاعات المختلفة من النشاط الاقتصادي وأثر ذلك على الهياكل التمويلية للبنوك
- استقرار الودائع بالبنوك المصرية وأثر ذلك على السيولة في الجهاز المصرفي
- النشاط بالبورصة المصرية.

عند القيام بتحديد وتحليل ما سبق يمكن قياس نتائج تفاعل كل هذه العوامل والآثار الناجمة عنها نوعاً وكمياً، ما سوف يمكننا أنذاك من تحديد أثر ذلك على الجهاز المصرفي المصري، وبالتبعية تحديد خطط العمل المستقبلية.

ومع ذلك يتعين على الجهات الرقابية والبنوك المختلفة مراعاة التالي بشكل فوري:

1. إعادة النظر في مجموعة السياسات الداخلية بالبنوك خاصة سياسات إدارة المخاطر (الائتمان - العمليات - السوق) سياسات الاستثمار سياسات إدارة العمليات الداخلية، لوضع نظم وسياسات أكثر فعالية للتعامل مع المخاطر وليس العمل على اجتنابها.
2. ضرورة مراجعة نظم الرقابة المتبعة داخل السوق المصرية المالية والمصرفية، و تعظيم الدور الرقابي للبنك المركزي المصري والهيئة العامة لسوق المال.
3. الالتزام وتطبيق مقررات وفاق بازل II وبصفة خاصة نظم الحوكمة والإدارة الرشيدة للأعمال.
4. ضرورة العمل على زيادة رؤوس أموال البنوك المصرية في المرحلة القادمة طبقاً لدرجات المخاطر المختلفة الكامنة من ناحية داخل البنوك ذاتها (المخاطر الائتمانية - المخاطر التشغيلية)، ومخاطر السوق والأسواق بشكل عام.
5. ضرورة قياس - بشكل دقيق - أثر تغير مسارات التجارة الدولية، وأثر ذلك على الصناعة المصرية، وبالتالي حجم التعثر الذي قد يظهر في المستقبل مع وضع استراتيجيات واضحة للتعامل مع هذا النوع من المخاطر عن طريق المؤسسات المالية، ومراقبة فعالة من الجهات الرقابية (البنك المركزي المصري).



يتعين على الجهات الرقابية والبنوك المختلفة الالتزام تطبيق مقررات وفاق بازل II، وبصفة خاصة نظم الحوكمة والإدارة الرشيدة للأعمال.



2007 كان يناهز 600 تريليون دولار، مقارنة بحجم ناتج إجمالي للعالم أجمع 60 تريليون دولار تقريباً.

وهو ما يوضح أن هذه المؤسسات المالية التي تتعامل شراءً وبيعاً لتلك الأوراق تسعى فقط إلى زيادة أرباحها دون إضافة ملموسة إلى الاقتصاد العالمي ولا رفع من مستوى معيشة الفرد. أي أن نشاط تلك المؤسسات المالية يساعد على زيادة حجم الاقتصاد المالي ولا أثر له على زيادة الاقتصاد العيني أو الحقيقي والذي يهدف أساساً إلى زيادة الموارد الحقيقية سلع وخدمات عن طريق زيادة حجم الاستثمارات المباشرة.

إن ما حدث هو صورة واضحة لبدء تفعيل واستقرار نظام العولمة، وهو ما سوف يدفع دول العالم خاصة الثمانية الكبار إلى وضع نظام رقابة عالمي فعال دون الاعتماد فقط على الأنظمة المحلية لكل دولة على حدة، أي أن عولمة النظام المالي يجب أن تستند على عولمة النظام الرقابي أيضاً. وهو ما أتوقع أن نراه جلياً في الشهور الست القادمة.

وبالنسبة لوضع الجهاز المصرفي المصري، والسوق المصرية بشكل عام فهما أفضل بكثير من بلاد أخرى، لتمتعهما في الوقت الحالي

وضع الجهاز المصرفي المصري، والسوق المصرية بشكل عام، أفضل بكثير من بلاد أخرى، إلا أنه يجب وضع خطط واضحة لقياس المخاطر في المرحلة القادمة.